

## بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

فصل : بيان ما يجب على الغزاة الافتتاح به حال الوقعة و لقاء العدو .

وأما بيان ما يجب على الغزاة الافتتاح به حالة الوقعة و لقاء العدو فنقول ويا [ التوفيق إن الأمر فيه لا يخلو من أحد وجهين إما إن كانت الدعوة قد بلغتهم وإما إن كانت لم تبلغهم فإن كانت الدعوة لم تبلغهم فعليهم الافتتاح بالدعوة إلى الإسلام باللسان لقول [ تبارك وتعالى : { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن } و لا يجوز لهم القتال قبل الدعوة لأن الإيمان و إن وجب عليهم قبل بلوغ الدعوة بمجرد العقل فاستحقوا القتل بالامتناع لكن [ تبارك وتعالى حرم قتالهم قبل بعث الرسول E و بلوغ الدعوة إياهم فضلا منه ومنة قطعاً لمعذرتهم بالكلية و إن كان لا عذر لهم في الحقيقة لما أقام سبحانه و تعالى من الدلائل العقلية التي لو تأملوها حق التأمل و نظروا فيها لعرفوا حق [ تبارك و تعالى عليهم لكن تفضل عليهم بإرسال الرسل صلوات [ و سلامه عليهم أجمعين لئلا يبقى لهم شبهة عذر { فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك } و إن لم يكن لهم أن يقولوا ذلك في الحقيقة لما بينا و لأن القتال ما فرض لعينه بل للدعوة إلى الإسلام و الدعوة دعوتان : دعوة بالبنان وهي القتال و دعوة بالبيان وهو اللسان و ذلك بالتبليغ و الثانية أهون من الأولى لأن في القتال مخاطرة الروح و النفس و المال و ليس في دعوة التبليغ شيء من ذلك فإذا احتمل حصول المقصود بأهون الدعوتين لزم الافتتاح بها هذا إذا كانت الدعوة لم تبلغهم فإن كانت قد بلغتهم جاز لهم أن يفتتحوا القتال من غير تجديد الدعوة لما بينا أن الحجة لازمة و العذر في الحقيقة منقطع و شبهة العذر انقطعت بالتبليغ مرة لكن مع هذا الأفضل أن لا يفتتحوا القتال إلا بعد تجديد الدعوة لرجاء الإجابة في الجملة .

وقد روي أن رسول [ صلى [ عليه و سلم : [ لم يكن يقاتل الكفرة حتى يدعوهم إلى الإسلام فيما كان دعاهم غير مرة ] دل أن الافتتاح بتجديد الدعوة أفضل ثم إذا دعوهم إلى الإسلام فإن أسلموا كفوا عنهم القتال لقوله E : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا [ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحقها .

وقوله عليه السلام : [ من قال لا إله إلا [ فقد عصم مني دمه و ماله ] فإن أبوا الإجابة إلى الإسلام دعوهم إلى الذمة إلا مشركي العرب و المرتدين لما ذكره إن شاء [ تعالى بعد فإن أجابوا كفوا عنهم لقوله عليه السلام : [ فإن قبلوا عقد الذمة فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين و عليهم ما على المسلمين ] و إن أبوا استعانوا بـ [ سبحانه و تعالى على قتالهم و وثقوا بعهد [ سبحانه و تعالى النصر لهم بعد أن بذلوا جهدهم و استفرغوا وسعهم و ثبتوا

وأطاعوا ﷻ سبحانه وتعالى ورسوله صلى ﷻ عليه و سلم و ذكروا ﷻ كثيرا على ما قال تبارك وتعالى : { يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا ﷻ كثيرا لعلكم تفلحون \* وأطيعوا ﷻ ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن ﷻ مع الصابرين } ولهم أن يقاتلوهم وإن لم يبدؤوا بالدعوة لقول ﷻ تعالى : { اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم } وسواء كان في الأشهر الحرم أو في غيرها لأن حرمة القتال في الأشهر الحرم صارت منسوخة بآية السيف وغيرها من آيات القتال ولا بأس بالإغارة والبيات عليهم ولا بأس بقطع أشجارهم المثمرة وغير المثمرة وإفساد زروعهم لقوله تبارك وتعالى : { ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن ﷻ وليخزي الفاسقين } .

أذن سبحانه وتعالى بقطع النخيل في صدر الآية الشريفة ونبه في آخرها أن ذلك يكون كبتا وغيظا للعدو بقوله تبارك وتعالى : { وليخزي الفاسقين } ولا بأس بإحراق حصونهم بالنار وإغراقها بالماء وتخريبها وهدمها عليهم ونصب المنجنيق عليها لقوله تبارك وتعالى : { يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين } ولأن كل ذلك من باب القتال لما فيه من قهر العدو وكبتهم وغيظهم ولأن حرمة الأموال لحرمة أربابها ولا حرمة لأنفسهم حتى يقتلون فكيف لأموالهم ولا بأس برميهم بالنبال وإن علموا أن فيهم مسلمين من الأسارى والتجار لما فيه من الضرورة إذ حصون الكفرة قلما تخلو من مسلم أسير أو تاجر فاعتباره يؤدي إلى انسداد باب الجهاد ولكن يقصدون بذلك الكفرة دون المسلمين لأنه لا ضرورة في القصد إلى قتل مسلم بغير حق .

وكذا إذا تترسوا بأطفال المسلمين فلا بأس بالرمي إليهم لضرورة إقامة الفرض لكنهم يقصدون الكفار دون الأطفال فإن رموهم فأصاب مسلما فلا دية ولا كفارة .

وقال الحسن بن زياد C : تجب الدية والكفارة وهو أحد قولي الشافعي C وجه قول الحسن : أن دم المسلم معصوم فكان ينبغي أن يمنع من الرمي إلا أنه لم يمنع لضرورة إقامة الفرض فيتقدر بقدر الضرورة والضرورة في رفع المؤاخذة لا في نفي الضمان كتناول مال الغير حالة المخمصة أنه رخص له التناول لكن يجب عليه الضمان لما ذكرنا كذلك ههنا .

ولنا : أنه كما مست الضرورة إلى دفع المؤاخذة لإقامة فرض القتال مست الضرورة إلى نفي الضمان أيضا لأن وجوب الضمان يمنع من إقامة الفرض لأنهم يمتنعون منه خوفا من لزوم الضمان وإيجاب ما يمنع من إقامة الواجب متناقض وفرض القتال لم يسقط دل أن الضمان ساقط بخلاف حالة المخمصة لأن وجوب الضمان هناك لا يمنع من التناول لأنه لو لم يتناول لهلك وكذا حصل له مثل ما يجب عليه فلا يمنع من التناول فلا يؤدي إلى التناقض ولا ينبغي للمسلمين أن يستعينوا بالكفار على قتال الكفار لأنه لا يؤمن غدرهم إذ العداوة الدينية تحملهم عليه إلا إذا اضطروا إليهم وﷻ تعالى أعلم

